الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

ICCD/CRIC(3)/2/Add.2
21 March 2005

ARABIC
Original: FRENCH

اتفاقية مكافحة التصحر

لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية
الدورة الثالثة
بون، ٢-١١ أيار/مايو ٢٠٠٥
البند ٣(أ) من جدول الأعمال المؤقت

استعراض تنفيذ الاتفاقية وترتيباتها المؤسسية، عملاً بالفقرة ٢(أ) و(ب) من المادة ٢٢ وبالمادة ٢٦ من الاتفاقية، وكذلك عملاً بالفقرة ١٠ من المقرر ١/م أ-٥

استعراض التقارير المقدمة من الأطراف من البلدان الأفريقية المتأثرة بشأن تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك بشأن العملية القائمة على المشاركة، والخبرات المكتسبة والنتائج المحرزة في إعداد برامج العمل وتنفيذها

إضافة

التقدم المحرز في إعداد وتنفيذ برامج العمل دون الإقليمية وبرنامج العمل الإقليمي في أفريقيا*

* تأخر نشر هذه الوثيقة ليتسنى للأمانة أخذ التقارير المتعلقة بجميع برامج العمل دون الإقليمية في الحسبان.

(A) GE.05-61054 250405 260405

ملخص

هـــناك أربعـــة برامج عمل دون إقليمية لمكافحة التصحر على الصعيد دون الإقليمي في مرحلة التنفيذ وبرنامج واحد في طور الإعداد.

ففـــي المـــنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا وتشاد، بذلت كل من اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفـــاف في منطقة الساحل والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بصفتهما جهتي الاتصال لتنفيذ برنامج العمل دون الإقليمي، جهوداً كبيرة لتعزيز الشراكات الرامية إلى ضمان إدارة مشتركة للموارد الطبيعية ولا سيما أنهار المنطقة. وهذه الشـــراكات ليســـت تقام بين بلدان المنطقة دون الإقليمية وحدها، بل تشمل البلدان الشريكة والمنظمات الدولية أيضاً. وللتقدم المحرز في إطار عملية إحلال اللامركزية في غرب أفريقيا نتائج إيجابية على المشاركة الفعالة للمجتمعات المحلية في مكافحة التصحر. ويعترف برنامج العمل دون الإقليمي بالأهمية الكبيرة للمعايير والمؤشرات في مكافحة التصحر وقد نص على العديد من الأنشطة في هذين المجالين. لكن آفة الجراد الصحراوي أثبتت أن هذه التدابير غير كافية كما أثبتت ضرورة وضع استراتيجية جديدة في هذا المجال.

وفي وسط أفريقيا، تسير عملية إعداد برنامج العمل دون الإقليمي سيراً حسناً. فقد وضعت لجنة وزراء الغابات لوســـط أفريقـــيا، وهي الهيئة المتخصصة المكلفة بتوفير الأمانة التقنية لعملية الاتفاقية، خطة للتقريب بين سياسات الدول الأعضاء واعترف بها رسمياً بوصفها وثيقة أساسية لإعداد برنامج العمل دون الإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك اتخذ قرار بشأن الآلـــية المؤسسية التي ستتولى توجيه إعداد برنامج العمل دون الإقليمي وكذا خريطة الطريق لتنفيذه. ورغم حشد بعض الأمـــوال لإعـــداد برنامج العمل دون الإقليمي، تظل عدم كفاية الموارد أحد العوائق الرئيسية التي تعترض التنفيذ العملي للاتفاقية في المنطقة.

وفي منطقة المغرب العربي، تعهد اتحاد المغرب العربي بالعمل على مشاركة جميع الجهات الفاعلية المعنية بمكافحة التصـــحر في تنفـــيذ برنامج العمل دون الإقليمي، كما نجح في استنهاض شركاء في التنمية من أجل تنفيذ هذا البرنامج. ويـــبرز التقرير التزام الدول الأعضاء بالمشاركة في تكاليف بعض المشاريع. كما تجدر الإشارة إلى المناسبات التي اغتنمها اتحـــاد المغـــرب العـــربي مؤخراً لاستحداث أنشطة في إطار مكافحة التصحر في سياق البرنامج التشغيلي المتعلق بالإدارة المســـتدامة للأراضي التابع لمرفق البيئة العالمية وفي سياق المبادرة البيئية التي اتخذها برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد). وأخيراً، فإن اتحاد المغرب العربي يعمل بهمة في مجال متابعة وتقييم ظاهرة التصحر.

وفي شـــرق أفريقيا، اتخذت تدابير من أجل تنفيذ كل مجال من مجالات برنامج العمل دون الإقليمي التسعة. وقد تعهـــدت الهيـــئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بوجه خاص بإشراك المجتمع المدني، سيما من خلال مشروع إنشاء هيئة إقليمية للمنظمات غير الحكومية لضمان تنسيق أنشطة المجتمع المدني بصورة أفضل. كما استطاعت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية حشد الموارد ووضع آليات تعاون مع شركائها تسمح بتنسيق جهود التنمية داخل الهيئة بشكل أفضل بغية تقليص مخاطر تداخل الجهود والتمويل.

وفي الجـــنوب الأفريقي، تأخر تنفيذ برنامج العمل دون الإقليمي بسبب إعادة هيكلة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفـــريقي، وهي منظمة حكومية دولية دون إقليمية مكلفة بتنسيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. ويبرز التقرير ضـــرورة تحديث برنامج العمل دون الإقليمي بحيث يأخذ في الاعتبار عناصر جديدة مستمدة من إعادة الهيكلة هذه. ومع ذلـــك، فقد طُرحت مبادرات جديدة عبر الحدود لمكافحة تدهور التربة بدعم من شركاء تنمية مختلفين، وأخذت المبادرة البيئـــية المنبثقة عن نيباد في حسبانها العديد من المشاريع. ويؤكد التقرير على الأهمية التي توليها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لتداول المعلومات ونشر أفضل الممارسات، بغية تحسين نوعية مشاريع مكافحة التصحر وآثارها.

وعـــلى الصـــعيد الإقليمي، دُشنت الشبكات المواضيعية الست التي تشكل أساس برنامج العمل الإقليمي أثناء حلقـــات العمـــل التقنية التي نظمتها جهات الاتصال المؤسسية بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤:

١- الإدارة المتكاملة للموارد المائية في أحواض الأنهار والبحيرات والمياه الجوفية الكبرى العابرة للحدود؛

٢- إنعاش الحراجة الزراعية وحفظ التربة؛

٣- الإدارة الرشيدة للمراعي وإنعاش المحاصيل العلفية.

٤- الرصد البيئي، ورسم خرائط الموارد الطبيعية، والاستشعار عن بعد، ونظم الإنذار المبكر؛

٥- تعزيز مصادر الطاقة المتجددة والتكنولوجيات المواتية للبيئة؛

٦- تعزيز نظم الإنتاج الزراعي المستدامة.

ومـــن المقـــرر إجراء تقييم نقدي لأنشطة جهات الاتصال المؤسسية المنسَّقة ولسير عمل الشبكات بغية ضمان التنفـــيذ الفعال للأنشطة ذات الأولوية التي تم تحديدها أثناء حلقات العمل التي دشنت تلك الأنشطة. ويجري إعداد ورقة مناقشة عن المشروع التمهيدي لبرنامج العمل الإقليمي وستستكمل بمشاركة الجهات الفاعلة المعنية على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي والوطني.

المحتويات

	الفقـــــرات	الصفحة
أولاً – معلومات عامة	١ – ٤	٥
ثانياً – التقدم المحرز في برامج العمل دون الإقليمية	٥ –٤٩	٦
ألف– غرب أفريقيا.....	٥ –١٣	٦
باء – وسط أفريقيا	١٤–٢١	٨
جيم– شما أفريقيا	٢٢–٣١	١٠
دال – شرق أفريقيا.....	٣٢–٤١	١٢
هاء – الجنوب الأفريقي	٤٢–٤٩	١٤
ثالثاً – التقدم المحرز في برنامج العمل الإقليمي.....	٥٠–٧٠	١٦
ألف– مجالات التعاون في إطار البرنامج والتدابير المتخذة أو المزمع اتخاذها.....	٥١–٥٣	١٦
باء – العمليـــة الاستشـــارية الداعمـــة لإعداد وتنفيذ برنامج العمل الإقليمي، واتفاقات الشراكة المعقودة.....	٥٤–٦٩	١٧
جيم– المخصصـــات المالية التي ترصدها العملية الاستشارية دعماً لإعداد وتنفيذ برنامج العمل الإقليمي والمساعدة المالية والتقنية المتلقتان و/أو المطلوبتان..	٧٠	٢٠
رابعاً – الاستنتاجات	٧١–٨١	٢١

أولاً – معلومات عامة

١- قـــرر مؤتمر الأطراف بالخصوص، بموجب مقرره ١١/م أ-١ المتعلق بإجراءات تبليغ المعلومات والنظر في تنفيذ الاتفاقـــية، أن مـــن حق أي مجموعة من البلدان الأطراف المتأثرة أن تتقدم، مباشرة أو عن طريق منظمة دون إقليمية أو إقليمية مختصة، ببلاغ مشترك بشأن التدابير التي اتخذت على المستوى دون الإقليمي و/أو الإقليمي تنفيذاً للاتفاقية، إضافة إلى التقارير المتعلقة ببرامج العمل طبقاً للفقرة ٥. وطلب مؤتمر الأطراف في المقرر نفسه إلى الأمانة أن تجمع المعلومات التي تقدمهـــا الأجهـــزة والصناديق والبرامج المعنية التابعة للأمم المتحدة وكذلك المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى بشأن التدابير المتخذة أو المزمع اتخاذها دعماً لتنفيذ الاتفاقية.

٢- وأنشـــأ مؤتمر الأطراف بقراره ١/م أ-٥ لجنة لاستعراض تنفيذ الاتفاقية لمساعدته على استعراض تنفيذ الاتفاقية بانتظام في ضوء الخبرات المكتسبة على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية، وتيسير تبادل المعلومات عن التدابير التي تعتمدها الأطراف، عملاً بالمادة ٢٦ من الاتفاقية. وجاء في ولاية اللجنة المذكورة أن عملية الاستعراض تتناول بصفة خاصة التقارير التي تقدمها المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى وأية تقارير أخرى يطلبها مؤتمر الأطراف.

٣- وقرر مؤتمر الأطراف، بموجب مقرره ٩/م أ-٦ بشأن برنامج عمل الدورة الثالثة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، دراســـة المعلومـــات المقدمة من الهيئات والصناديق والبرامج المختصة في منظومة الأمم المتحدة، ومن المنظمات الحكومية الدولـــية والمنظمات غير الحكومية الأخرى، بشأن ما تبذله من أنشطة لدعم تنفيذ الاتفاقية في البلدان الأطراف الأفريقية النامية المتأثرة.

٤- وفـــيما يـــتعلق بعملية برامج العمل دون الإقليمية في أفريقيا، استمدت المعلومات التي تتضمنها هذه الوثيقة من المجموعـــة الثالـــثة مـــن التقارير المقدمة من المنظمات الحكومية الدولية التي هي جهات الاتصال بخصوص الأنشطة دون الإقليمـــية: اتحـــاد المغـــرب العربي، واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، والجماعة الاقتصـــادية لـــدول غرب أفريقيا، ولجنة وزراء الغابات لوسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والهيئة الحكومـــية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ويمكن الاطلاع على التقارير الكاملة التي قدمتها تلـــك المـــنظمات في موقع الأمانة على الشبكة (http://www.unccd.int). وفيما يتعلق ببرنامج العمل الإقليمي، يعرض التقرير أساساً لمدى التقدم المحرز في العملية منذ التقرير الأخير المقدم في عام ٢٠٠٢.

ثانياً – التقدم المحرز في برامج العمل دون الإقليمية

ألف – غرب أفريقيا

١- مجالات التعاون في إطار البرنامج والتدابير المتخذة أو المزمع اتخاذها

٥- يهدف برنامج العمل دون الإقليمي لغرب أفريقيا إلى تحقيق هدفين رئيسيين:

(أ) أن يكون القاسم المشترك بين برامج ومشاريع الجهات الفاعلة المشاركة في إدارة الموارد الممتدة عبر الحدود.

(ب) أن يتولى تنسيق برامج العمل الوطنية للدول الأعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٦- وحُددت ثمانية مجالات ذات أولوية لبرنامج العمل دون الإقليمي:

(أ) الإدارة المستدامة للموارد المائية المشتركة؛

(ب) الإدارة المستدامة للموارد النباتية والحيوانية المشتركة و/أو العابرة للحدود؛

(ج) الإدارة المستدامة لموارد الطاقة؛

(د) مكافحة آفات المحاصيل والأنواع الحراجية؛

(هـ) الإنذار المبكر وتخفيف آثار الجفاف؛

(و) التعاون العلمي والتقني؛

(ز) الإعلام والتثقيف والاتصال؛

(ح) تطوير التبادل التجاري في المنتجات المحلية داخل المنطقة.

٧- وتتركز التدابير الجوهرية المتخذة أثناء الفترة قيد النظر على إدارة الموارد المائية وإدارة النظم الإيكولوجية لمرتفعات فوتا دجالون والإنذار المبكر. ويمكن تلخيص أهم الإجراءات في الآتي:

- وضع إطار دائم للتنسيق والمتابعة مزود بوحدة لتنسيق الموارد المائية يتبع مباشرة الأمانة التنفيذية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ويهدف إلى إيجاد إطار للتعاون الإقليمي من أجل إدارة مياه الأحواض المشتركة، بالتشاور، والإدارة المتكاملة لموارد المياه، وكذا رسم استراتيجيات وطنية وإقليمية لحشد الموارد المالية.

- وضع نهج تعاوني لإدارة نهر النيجر واستغلال البلدان التي تقع على شاطئيه لموارده المائية.

- إنشـــاء هيـــئة لإدارة حـــوض نهـــر فولتا بغرض تركيب أجهزة لجمع وإرسال البيانات الهيدرولوجية والمناخـــية التي قد تصلح أساساً لاتخاذ القرارات في مجال الإدارة الدائمة للموارد المائية لحوض نهر فولتا (Volta-HYCOS).

- تشجيع الإجراءات التي ترمي إلى تطوير التعاون بين بلدان منطقة مرتفعات فوتا دجالون من أجل إدارة الموارد المائية للمرتفعات بصورة أفضل. ويشار بوجه خاص إلى البرامج الإقليمية لدعم الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية (AGIR) والإدارة المتكاملة للموارد المائية لحوض النيجر الأعلى (GIRENS).

- تعزيز الإدارة المتكاملة لنهر السنغال، ولا سيما من خلال منظمة تنمية نهر السنغال.

- وضع إجراءات للتشاور وتعزيز القدرات في إطار الإدارة المتكاملة للنباتات المائية الزاحفة.

- إقامـــة شبكات للرصد المستمر للتصحر بدعم من مشروع التحول في مجال الأرصاد الجوية في أفريقيا الـــذي دُشـــن في عام ٢٠٠٤ مع إشراك الإدارات الوطنية للأرصاد الجوية في عملية اتفاقية مكافحة التصحر.

٢- العملـــية الاستشـــارية الداعمة لإعداد وتنفيذ برنامج العمل دون الإقليمي، واتفاقات الشراكة المعقودة مع الدول المتقدمة الأطراف أو غيرها من الكيانات المهتمة

٨- يمـــثل برنامج العمل دون الإقليمي إطاراً دائماً للتنسيق بين دول المنطقة، وقد سهل إنشاء أجهزة ترمي إلى القيام فيما بعد بتعزيز هذا التشاور على مواضيع محددة. وقد حظيت هيئات التعاون هذه بدعم المجتمع الدولي في إطار شراكات متعددة الأطراف وثنائية.

٩- كما تجدر الإشارة في هذا الإطار إلى الانتشار التدريجي للنهج القائم على المشاركة المرتبط بالتقدم الذي أحرزته دول المـــنطقة دون الإقليمية في عملية إحلال اللامركزية. فقد تُرجمت هذه العملية إلى تزايد لاشتراك الأطراف المحلية في إدارة الموارد الطبيعية وما يترتب على ذلك من ظهور عدد متزايد من منظمات المزارعين المعترف بها قانوناً.

٣- المخصصـــات المالـــية الـــتي ترصدها البلدان المتأثرة في المنطقة دون الإقليمـــية دعمـــاً لتنفيذ الاتفاقية، والمساعدة المالية والتعاون التقني المقدمان والمطلوبان، مع تحديد الاحتياجات وترتيبها بحسب أولويتها

١٠- هـــناك العديد من المبادرات التي تهدف إلى حشد الموارد اللازمة لمكافحة التصحر في المنطقة دون الإقليمية، منها بخاصـــة المـــبادرة الإقليمية المعروفة باسم "البيئة العالمية ومكافحة التصحر" التي تحظى بدعم من البرنامج الفرنسي للتعاون و"صندوق مكافحة التصحر من أجل الحد من الفقر في منطقة الساحل" الذي تدعمه الحكومة الإيطالية. وفضلاً عن ذلك، سمـــح دعم الآلية العالمية للجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل بمساعدة البلدان في عملية

إعـــداد برامج العمل الوطنية على نحو يضمن تماسكاً عاماً لاستراتيجيات مكافحة التصحر على الصعيدين دون الإقليمي والوطني.

١١- وينص برنامج العمل دون الإقليمي على استعراض جميع الإجراءات المضطلع بها في إطار مكافحة التصحر بغرض السماح بتنسيق أفضل لتلك الإجراءات. والمأمول أن يسمح هذا التنسيق بإدارة مثلى للموارد المخصصة لهذا الغرض وكذا تحديد حجم الاحتياجات المالية بدقة.

٤- دراسة المعايير والمؤشرات المستخدمة في قياس التقدم المحرز وتقييمها

١٢- هذا الشق تعترف بأهميته الجهات المعنية التي أكدت عليه مرات عدة في سياق تنفيذ برنامج العمل دون الإقليمي. وقـــد عزز هذا الاعتقادَ آفةُ الجراد الصحراوي التي حلّت مؤخراً، مما أثبت ضرورة هذا الشق وعدم كفاية التدابير المتخذة حتى الآن.

١٣- وقد طرح المركز الإقليمي للتدريب على الأرصاد الجوية الزراعية والهيدرولوجيا التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الـــدول لمكافحـــة الجفـــاف في منطقة الساحل العديد من المبادرات بالتعاون مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومركز دراســـات تطبيق المعلوماتية في الزراعة، سيما مشروع "إقامة شبكات الرصد المستمر للتصحر في غرب أفريقيا". ويتمثل الهـــدف الرئـــيس من هذا المشروع في تعزيز القدرات المحلية والوطنية ودون الإقليمية في مجال الوقاية ومكافحة الجفاف والتصحر ومخاطر انعدام الأمن الغذائي وتدهور الموارد الطبيعية.

باء - وسط أفريقيا

١- مجالات التعاون في إطار البرنامج والتدابير المتخذة أو المزمع اتخاذها

١٤- وضعت لجنة وزراء الغابات لوسط أفريقيا، وهي هيئة متخصصة تتولى الأمانة التقنية لاتفاقية مكافحة التصحر في مـــنطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية منذ آب/أغسطس ٢٠٠٣، خطة للتقريب بين سياسات الدول الأعضاء تتأسس على المحاور الاستراتيجية العشرة الآتية:

(أ) تنسيق السياسات في مجالي الحراجة والضرائب؛

(ب) معرفة المورد؛

(ج) إدارة النظم الإيكولوجية وإعادة التحريج؛

(د) الحفاظ على التنوع البيولوجي؛

(هـ) التنمية المستدامة لموارد الغابات؛

(و) تطوير الأنشطة البديلة والحد من الفقر؛

(ز) تعزيز القدرات ومشاركة الجهات الفاعلة والإعلام والتدريب؛

(ح) البحث والتطوير؛

(ط) تطوير آليات التمويل؛

(ي) التعاون والشراكات.

١٥- ويتعلق المحور الاستراتيجي (ج) بالتحديد بالإجراءات في مجال مكافحة التصحر وينص على وضع إجراءات في مجال الغابات على الصعيد دون الإقليمي لمكافحة التصحر في المناطق ذات البيئة الهشة.

١٦- ويجري إعداد برامج لتنفيذ هذه المحاور الاستراتيجية، وستلبي هذه البرامج أربع أولويات، هي:

(أ) تقديم الدعم إلى بلدان المنطقة دون الإقليمية التي ليس لها برنامج عمل وطني في إعداد برنامج من هذا القبيل؛

(ب) تعزيز جمع البيانات وإدارتها (البيانات الفيزيائية الحيوية والاجتماعية - الاقتصادية) وتحديد نظم جمع البيانات المنسقة ومعالجتها لجميع بلدان المنطقة دون الإقليمية؛

(ج) البحث عن التمويل من أجل مواصلة عملية وضع برنامج العمل دون الإقليمي لوسط أفريقيا وبرامج العمل الوطنية؛

(د) توعية مختلف الأطراف المعنية على المستوى دون الإقليمي بالاتفاقية وإشكالية الإدارة المستدامة للأراضي.

١٧- وتجدر الإشارة أخيراً إلى أن اهتماماً خاصاً يولى لضرورة اتباع نهج قائم على المشاركة في التعاون على تنفيذ برنامج العمل دون الإقليمي، وذلك بإشراك جميع الأطراف المعنية في المنطقة دون الإقليمية.

٢- العملية الاستشارية الداعمة لإعداد وتنفيذ برنامج العمل دون الإقليمي، واتفاقات الشراكة المعقودة مع الدول المتقدمة الأطراف أو غيرها من الكيانات المهتمة

١٨- يوجد في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية العديد من أطر التشاور والتنسيق بشأن إشكالية الحفاظ على موارد الغابات واستغلالها المستدام. وقد حددت أسس إعداد برنامج العمل دون الإقليمي أثناء المشاورات الاستراتيجية التي عقدت في آب/أغسطس ٢٠٠٣ في ليبرفيل بغابون بالتعاون مع أمانة اتفاقية مكافحة التصحر والآلية العالمية واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل. وأسهم في هذه المشاورات القائمة عن المشاركة أهم العناصر الفاعلة المشاركة في مكافحة التصحر في المنطقة دون الإقليمية طبقاً للمبادئ الرئيسية لاتفاقية مكافحة التصحر، لكنها وضعت أيضاً أسس إعداد برنامج العمل دون الإقليمي، ولا سيما بواسطة ما يلي:

(أ) إنشاء الآلية المؤسسية التي ستتولى توجيه إعداد برنامج العمل دون الإقليمي؛

(ب) الإقـــرار الرسمي لخطة التقارب التي وضعتها لجنة وزراء الغابات لوسط أفريقيا بوصفها أساساً لإعداد برنامج العمل دون الإقليمي؛

(ج) وضع خريطة طريق من أجل تنفيذه.

٣- المخصصـــات المالـــية الـــتي ترصدها البلدان المتأثرة في المنطقة دون الإقليمـــية دعمـــاً لتنفيذ الاتفاقية، والمساعدة المالية والتعاون التقني المقدمان والمطلوبان، مع تحديد الاحتياجات وترتيبها بحسب أولويتها

١٩- إن اعـــتمادات الميزانية التي رصدتها بلدان المنطقة دون الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية لتنفيذ الاتفاقية محدودة حتى الآن. بيد أنه، على مستوى التعاون مع الشركاء في التنمية، ينبغي الإشارة إلى المساعدة المقدمة من الجهات التالية:

(أ) على الصعيد الإقليمي: الآلية العالمية، وذلك من أجل إعداد برنامج العمل دون الإقليمي؛

(ب) عـــلى الصعيد الوطني: الآلية العالمية ومرفق البيئة العالمية، وذلك لإعداد برامج العمل الوطنية والتقارير الوطنية.

٢٠- وتبذل أيضاً جهود للبحث عن موارد إضافية على المستوى الثنائي ومع شركاء آخرين متعددي الأطراف.

٤- دراسة المعايير والمؤشرات المستخدمة في قياس التقدم المحرز وتقييمها

٢١- لم تُتخذ في المرحلة الحالية من العملية أي مبادرة في هذا الشأن على الصعيد دون الإقليمي.

جيم - شمال أفريقيا

١- مجالات التعاون في إطار البرنامج والتدابير المتخذة أو المزمع اتخاذها

٢٢- يـــتألف بـــرنامج العمل دون الإقليمي المغاربي الذي ينسقه اتحاد المغرب العربي، وهو الإطار المؤسسي للتكامل الإقليمي، من ستة مكونات، هي:

(أ) الدعم المؤسسي لهيئة التنسيق دون الإقليمية لبرنامج العمل دون الإقليمي المغاربي؛

(ب) تقييم عملية التصحر في المغرب العربي وإنشاء قاعدة بيانات ونظام لنشر المعلومات عن التصحر؛

(ج) تعزيز النهج القائم على المشاركة على الصعيد دون الإقليمي؛

(د) إقامة شبكة إقليمية للرصد المستمر للنظم الإيكولوجية؛

(هـ) وضع خطط شاملة للاستعداد لمكافحة آثار الجفاف والإغاثة عند حدوث كارثة طبيعية؛

(و) تنفيذ برامج تنمية متكاملة عابرة للحدود في النظم الإيكولوجية المغاربية القاحلة.

٢- العملية الاستشارية الداعمة لإعداد وتنفيذ برنامج العمل دون الإقليمي، واتفاقات الشراكة المعقودة مع الدول المتقدمة الأطراف أو غيرها من الكيانات المهتمة

٢٣- تعهد اتحاد المغرب العربي بأن تتم عملية تنفيذ برنامج العمل دون الإقليمي بالتشاور مع جميع الشركاء وبمشاركة المجتمع المدني ومساندته النشطة، طبقاً للمبادئ الأساسية للاتفاقية.

٢٤- ويجدر التذكير في هذا المقام بالمبادرات التالية:

(أ) المشروع دون الإقليمي من أجل تشجيع اللجوء إلى النهج القائم على المشاركة؛

(ب) إنشاء وحدة تنسيق تقنية مكلفة بما يلي:

- تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي لإعداد برامج العمل الوطنية وتنفيذها؛

- تنفيذ أنشطة برنامج العمل دون الإقليمي كما اعتمده منتدى الجزائر العاصمة (أيلول/سبتمبر ١٩٩٩)؛

- تعزيز التعاون الأقاليمي والدولي في مجال مكافحة التصحر؛

(ج) التعاون الفعال بين اتحاد المغرب العربي واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل ومرصد الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل الذي يرمي إلى إيجاد حيز إقليمي للتشاور بقصد وضع برامج بحث وتطوير في مجال مكافحة التصحر؛

(د) توقيع اتفاق التعاون مع المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، الذي يلزم هذه المؤسسة الدولية المتخصصة في البحوث المتعلقة بالمناطق القاحلة بتقديم دعمها إلى اتحاد المغرب العربي لتنفيذ برنامج العمل دون الإقليمي.

٣- المخصصات المالية التي ترصدها البلدان المتأثرة في المنطقة دون الإقليمية دعماً لتنفيذ الاتفاقية، والمساعدة المالية والتعاون التقني المقدمان والمطلوبان، مع تحديد الاحتياجات وترتيبها بحسب أولويتها

٢٥- عبر العديد من الشركاء المتعددي الأطراف والثنائيين عن رغبتهم في دعم تنفيذ برنامج العمل دون الإقليمي مالياً، ومن هؤلاء بصفة خاصة البنك الإسلامي للتنمية (تمويل وحدة التنسيق التقنية) والبنك الدولي (معالجة مستجمعات

المـــياه) والاتحاد الأوروبي (وضع نظم وطنية وإقليمية للمتابعة والتقييم ونشر المعلومات عن الأنشطة المنفذة في إطار برامج العمل الوطنية، والمشروع التجريبي لمكافحة التصحر مع إشراك الجماعات المحلية المشتغلة بالزراعة والرعي).

٢٦- كمـــا وقِّع اتفاق بين الآلية العالمية وأمانة اتفاقية مكافحة التصحر والأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي يرمي إلى دعـــم تنفيذ برنامج العمل دون الإقليمي في بلدان اتحاد المغرب العربي. وفيما يتعلق بمرفق البيئة العالمية، أُعدت مجموعة من المشاريع المؤهلة وقُدمت في إطار برنامج العمليات الخاصة بالإدارة المستدامة للأراضي.

٢٧- ووضع اتحاد المغرب العربي بالشراكة مع أمانة اتفاقية مكافحة التصحر مجموعة من المشروعات أدرجت في خطة عمل المبادرة البيئية التابعة لنيباد، التي قدمت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في الجزائر العاصمة.

٢٨- ويجـــدر الـــتذكير في الختام بأن البلدان الأعضاء تعهدت بالمساهمة في المشروع دون الإقليمي من أجل تشجيع اللجوء إلى النهج القائم على المشاركة بتوفير الدعم الإداري والتزويد بالأخصائيين والمشاركة في تكاليف العمليات.

٤- دراسة المعايير والمؤشرات المستخدمة في قياس التقدم المحرز وتقييمها

٢٩- يخطـــط اتحاد المغرب العربي بالتعاون مع مرصد الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل لوضع نظم لمتابعة وتقييم آثار بـــرامج مكافحة التصحر ويسهم في تعزيز الأجهزة الوطنية لنشر المعلومات. ويستند إلى التآزر بين الهياكل الوطنية والهيئة دون الإقليمية المكلفة بتنفيذ برنامج العمل دون الإقليمي ومرصد الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل.

٣٠- وقـــد بذلـــت جهود خاصة لإفادة بلدان المنطقة دون الإقليمية من التكنولوجيات المتقدمة التي تسمح بتحديد أســـباب ظاهرة التصحر وتطورها بشكل أفضل بواسطة أمور منها بصفة خاصة وضع خرائط للمناطق المعرضة للتصحر والجفـــاف، والمـــتابعة والتقييم لآثار الإجراءات المزمع اتخاذها في برامج العمل الوطنية، ونشر المعلومات، وإنشاء قواعد بيانات. واتخذ اتحاد المغرب العربي العديد من الإجراءات بشأن هذه المواضيع.

٣١- كما أعطى التعاون مع الجهات المذكورة في المرفق الرابع باتفاقية مكافحة التصحر نتائج في هذا المجال، مثل إقامة نظـــام للمعلومات من أجل مكافحة التصحر في البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط ومشروع *شبكة البحوث من أجل مكافحة التصحر* (DESERTNET) الذي يرمي إلى إنشاء شبكة متوسطية لرصد التصحر.

دال- شرق أفريقيا

١- مجالات التعاون في إطار البرنامج والتدابير المتخذة أو المزمع اتخاذها

٣٢- حُددت تسعة مجالات للتعاون تتسم بالأولوية واتخذت تدابير في كل مجال أو خطط لها.

(أ) تطوير الموارد الطبيعية العابرة للحدود وإدارتها؛

(ب) تهيئة بيئة مواتية لتنفيذ الاتفاقية، ولا سيما على الصعد التشريعية والمؤسسية والاقتصادية والسياسية؛

(ج) جمع المعلومات وتحليلها وتبادلها؛

(د) البحث والتطوير؛

(هـ) تثقيف الجمهور وتوعيته؛

(و) تنسيق برامج تهدف إلى استحداث مصادر بديلة للطاقة؛

(ز) التعاون في مجال إدارة ومكافحة الحيوانات الضارة والأعشاب الضارة، وناقلات الأمراض البشرية والحيوانية، والأمراض النباتية والحيوانية؛

(ح) نظم الإنذار المبكر والتخطيط المشترك للتخفيف من آثار الجفاف؛

(ط) تعزيز القدرات.

٣٣- وقد وضعت خطة لتنفيذ برنامج العمل دون الإقليمي واستكملت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، وأنشئ مرفق دعم دون إقليمي بمساندة الآلية العالمية من أجل دعم تنفيذ برامج العمل الوطنية وبرنامج العمل دون الإقليمي، وهي مبادرة انضم إليها مصرف التنمية الأفريقي. وصار السياق مواتياً أكثر من ذي قبل لتنفيذ برامج التنمية التي وضعتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بسبب إتمام عملية السلام بين السودان والصومال وبسبب مبادرات أخرى متعددة. وتجب الإشارة أيضاً إلى أنه أنشئ داخل الهيئة المذكورة مكتب لتعزيز المساواة بين الجنسين ومنتدى عن المجتمع المدني.

٣٤- ووضع العديد من البرامج لتحسين تبادل المعلومات بين الجهات الفاعلة في منطقة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، مثل نظام المعلومات الإقليمي المتكامل أو شبكة نظام رصد الدورة الهيدرولوجية لشرق أفريقيا التابع للهيئة أو نظام معلومات السوق. وقد تحسن كثيراً جمع المعلومات والتحليل ونظم التبادل بفضل أمور منها وضع مشاريع للاستشعار عن بعد، والإعداد لاستخدام بيانات الجيل الثاني من سواتل الأرصاد الجوية في أفريقيا، والمشروع الأفريقي لرصد البيئة لأغراض التنمية المستدامة.

٣٥- وأعدت دراسة عن التكنولوجيا الزراعية في المناطق شبه القاحلة في شرق أفريقيا بغرض وضع نظم حصاد مستدام في المناطق القاحلة الموجودة في هذه المنطقة دون الإقليمية. ووضعت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية أيضاً مشروعاً للتثقيف والتدريب في مجال البيئة.

٣٦- ونظم العديد من حلقات التدريب ووضعت مشاريع لتنمية القدرات. كما عُززت قدرات أمانة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والدول الأعضاء فيها باستعمال تكنولوجيات المعلومات وإقامة شبكة تربط بين مكاتبها. ويجري البحث عن موارد لتنفيذ برامج تنمية القدرات وبرامج للتدريب على متابعة وتقييم برامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر.

٢- العمليـــة الاستشارية الداعمة لإعداد وتنفيذ برنامج العمل دون الإقلـــيمي، واتفاقـــات الشـــراكة المعقودة مع الدول المتقدمة الأطراف أو غيرها من الكيانات المهتمة

٣٧- أجريـــت دراسات ونظمت حلقات عمل وحلقات دراسية لإشراك المجتمع المدني بفعالية في وضع برنامج العمل دون الإقلـــيمي وفقـــاً للمبادئ الأساسية المنصوص عليها في اتفاقية مكافحة التصحر. ومن المقرر إنشاء هيئة إقليمية من المنظمات غير الحكومية تعمل على تنفيذ الاتفاقية في إطار منتدى المجتمع المدني التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ضماناً لتنسيق أفضل لأنشطة المجتمع المدني.

٣٨- كمـــا وضعت الهيئة المذكورة هياكل للتعاون مع شركائها في التنمية قصد تنفيذ مشاريعها وبرامجها مثل منتدى شركاء الهيئة أو استراتيجية الدعم الإقليمي. وتسمح هذه الهياكل بتأطير وتنسيق جهود التنمية داخل الهيئة بتجنب إهدار الموارد والتداخل، وبالتالي فهي تحسن آثار تلك الجهود.

٣- المخصصـــات الماليـــة الـــتي ترصدها البلدان المتأثرة في المنطقة دون الإقليمـــية دعمـــاً لتنفيذ الاتفاقية، والمساعدة المالية والتعاون التقني المقدمان والمطلوبان، مع تحديد الاحتياجات وترتيبها بحسب أولويتها

٣٩- أنشـــأت جميع الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية صناديق وطنية للتصحر، وبعضها وضع موارد تحت تصرف هذه الصناديق. فعلى الصعيد دون الإقليمي، أوشكت الهيئة والدول الأعضاء فيها أن تنشئ جهاز دعم دون إقليمي سيسمح بزيادة فعالية التعاون بين الهيئة وشركائها. وفي هذا الصدد، آلت الدول الأعضاء على نفسها وضع موارد وطنية مباشرة رهن تصرف هذا الجهاز.

٤٠- كمـــا تلقـــت الهيـــئة دعماً مالياً وتقنياً من الآلية العالمية ومن العديد من شركائها في التنمية المتعددي الأطراف والثنائيين.

٤- دراسة المعايير والمؤشرات المستخدمة في قياس التقدم المحرز وتقييمها

٤١- نُظمـــت في جيبوتي حلقة عمل إقليمية عن وضع واستعمال معايير ومؤشرات أداء لتقييم برامج العمل الوطنية، وذلك بدعم مالي وتقني من مرصد الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل.

هاء - الجنوب الأفريقي

١- مجالات التعاون في إطار البرنامج والتدابير المتخذة أو المزمع اتخاذها

٤٢- رغـــم الصعوبات الناجمة عن عملية إعادة الهيكلة الجارية، استمرت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في وضع برامج وأنشطة تستهدف تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر في المجالات ذات الأولوية التي حددها برنامج العمل دون الإقليمي، وهي:

(أ) بناء القدرات؛

(ب) تعزيز نظم الإنذار المبكر؛

(ج) التعاون من أجل الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية المشتركة والنظم الإيكولوجية؛

(د) جمع المعلومات ومعالجتها وتبادلها؛

(هـ) إعداد عملية نقل التكنولوجيات المناسبة على الصعيد المجتمعي؛

(و) تطوير مصادر الطاقة البديلة؛

(ز) المسائل الاجتماعية – الاقتصادية.

٤٣- بيد أن من المهم الإشارة إلى أن إعادة الهيكلة هذه ووضع "الخطة الإقليمية الإرشادية للتنمية" من أجل الجماعة الإنمائية يتطلبان تحديث برنامج العمل دون الإقليمي لكي يأخذ هذين التطورين في الحسبان. ومن المقرر إجراء هذا الاستعراض في عام ٢٠٠٥.

٤٤- ويمكن تلخيص أهم إجراءات تنفيذ برنامج العمل دون الإقليمي في الآتي.

٤٥- إن أول برنامج وضع في هذا الصدد هو برنامج مكافحة تدهور التربة والتصحر، الذي تتمثل أهم أهدافه في مكافحة هاتين الآفتين والتخفيف من آثار الجفاف في المنطقة دون الإقليمية واستهلال عملية تنسيق بعض الأنشطة دون الإقليمية في هذه المجالات. ويرمي البرنامج أيضاً إلى دعم الدول الأعضاء في تنفيذ برامج العمل الوطنية.

٤٦- وتدعم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تحديد وتنفيذ المشاريع العابرة للحدود المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية، مثل المشروع المتوسط الحجم الذي استهل في نهاية عام ٢٠٠٤ من أجل إدارة مستدامة للأراضي في حوض ليمبوبو، وهو مشروع أنجزه برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بدعم من مرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد قُدم العديد من هذه المشاريع العابرة للحدود في مؤتمر الشركاء المتعلق بالمبادرة البيئية التي اتخذتها نيباد، الذي عقد في الجزائر العاصمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. ويجري استكمال مشروع لإدارة الموارد الطبيعية على مستوى المجتمعات المحلية الأساسية بدعم من الصندوق العالمي للطبيعة.

٢- العملية الاستشارية الداعمة لإعداد وتنفيذ برنامج العمل دون الإقليمي، واتفاقات الشراكة المعقودة مع الدول المتقدمة الأطراف أو غيرها من الكيانات المهتمة

٤٧- تعمل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بعزم على أن تشارك جميع الجهات المنخرطة في مكافحة التصحر مشاركة نشطة في وضع برنامج العمل دون الإقليمي وتنفيذه. ومن أجل هذا تقرر إنشاء هيئة إقليمية للدعم التقني لإصلاح الأراضي. وستكلف هذه الهيئة بتيسير بتنفيذ مشاريع في هذا المجال المهم بتحقيق اتساق إقليمي وإدارة مثلى للموارد. وتشجع الجماعة الإنمائية أيضاً نشر المعلومات وأفضل الممارسات طبقاً للمبادئ المنصوص عليها في اتفاقية

مكافحة التصحر، كما تشهد على ذلك المبادرة المسماة "مشروع التفاعل بشأن التصحر" الذي يرمي إلى توثيق التجارب الناجحة في مجال مكافحة التصحر وتبادلها بين جهات الاتصال الوطنية لاتفاقية مكافحة التصحر.

٣- المخصصات المالية التي ترصدها البلدان المتأثرة في المنطقة دون الإقليمية دعماً لتنفيذ الاتفاقية، والمساعدة المالية والتعاون التقني المقدمان والمطلوبان، مع تحديد الاحتياجات وترتيبها بحسب أولويتها

٤٨- أنشئ صندوق تيسير دون إقليمي بدعم تقني ومالي من الآلية العالمية لدى مركز الأمن الغذائي والتنمية الريفية التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. لكن هذا المرفق لم يعد يعمل بسبب زوال المركز. ومع ذلك، فقد وضعت الموارد رهن تصرف الدول الأعضاء من أجل استكمال برامج عملها الوطنية. كما تستفيد بعض الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية من دعم مرفق البيئة العالمية لتنمية القدرات في مجال الإدارة المستدامة للأراضي. وجمعت أموال أيضاً من الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف من أجل تدشين مشاريع وتنفيذها مثل المرحلة الثانية من برنامج التثقيف بشأن البيئة.

٤- دراسة المعايير والمؤشرات المستخدمة في قياس التقدم المحرز وتقييمها

٤٩- كان من المقرر الانتهاء من إعداد نشرة إخبارية ثانية عن حالة البيئة في الجنوب الأفريقي في عام ٢٠٠٢ لكن قيوداً مالية أرجأت نشرها إلى عام ٢٠٠٥.

ثالثاً - التقدم المحرز في برنامج العمل الإقليمي

٥٠- يستعرض هذا التقرير التقدم المحرز في عملية برنامج العمل الإقليمي من أجل تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر، ويعرض تقييماً للأنشطة المضطلع بها منذ تقديم التقرير الأخير إلى الدورة الأولى للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية التي انعقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ في روما (إيطاليا).

ألف - مجالات التعاون في إطار البرنامج والتدابير المتخذة أو المزمع اتخاذها

٥١- حدد مؤتمر البلدان الأفريقية المعقود في بوركينا فاسو في آذار/مارس ١٩٩٧، وفقاً لأحكام المادة ١٣ من المرفق الإقليمي لأفريقيا التي تعرّف المجالات ذات الأولوية التي يتيح فيها برنامج العمل الإقليمي مزايا نسبية، سبعة مجالات ينبغي التعاون فيها على الصعيد الإقليمي، هي:

(أ) الإدارة الرشيدة للموارد المائية في أحواض الأنهار والبحيرات والمياه الجوفية الكبرى العابرة للحدود؛

(ب) الحراجة الزراعية وحفظ التربة؛

(ج) الإدارة الرشيدة للمراعي وتشجيع المحاصيل العلفية؛

(د) الرصد البيئي، ورسم خرائط الموارد الطبيعية، والاستشعار عن بعد، ونظم الإنذار المبكر؛

(هـ) تعزيز مصادر الطاقة المتجددة والتكنولوجيات المواتية للبيئة؛

(و) نظم الإنتاج الزراعي المستدامة؛

(ز) تهيئة بيئة مواتية لمكافحة التصحر وبناء القدرات.

٥٢- وبغية وضع برنامج العمل الإقليمي موضع التنفيذ مع اتباع توصيات مؤتمر البلدان الأفريقية، أنشأ المؤتمر الوزاري الأفريقي التحضيري لمؤتمر الأطراف الثالث، الذي شاركت في تنظيمه أمانة الاتفاقية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في كينيا في أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩، ست شبكات برامج مواضيعية تشمل المجالات الآنفة الذكر. وعُهد إلى وحدة التنسيق الإقليمية لأفريقيا، التابعة لمصرف التنمية الأفريقي، مهمة أساسية تتمثل في التأكد من تدشين تلك الشبكات وتشغيلها فعلياً لكي تتمكن من المساهمة بفعالية في تنفيذ برنامج العمل الإقليمي في أفريقيا.

٥٣- ففضلاً عن الشبكات الثلاث التي دُشنت في الفترة السابقة (شبكة البرنامج الموضوعي ١ "الإدارة المتكاملة للموارد المائية في أحواض الأنهار والبحيرات والمياه الجوفية الدولية" في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وشبكة البرنامج الموضوعي ٢ "الحراجة الزراعية وحفظ التربة" في حزيران/يونيه ٢٠٠١، وشبكة البرنامج الموضوعي ٣ "الاستغلال الرشيد للمراعي وتطوير المحاصيل العلفية" في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١)، فإن شبكات البرامج المواضيعية الثلاث المتبقية قد دُشنت أثناء الفترة قيد النظر:

(أ) الشبكة المعنية بنظم الرصد البيئي ورسم خرائط الموارد الطبيعية والاستشعار عن بعد ونظم الإنذار المبكر: عقد اجتماع التدشين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ في تونس العاصمة بدعم مالي من ألمانيا وهولندا. وجرت مشاورات في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ مع جهة الاتصال المؤسسية لهذه الشبكة (المنظمة الأفريقية لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد)، وهي مشاورات سمحت بتجسيد توصيات اجتماع التدشين في مشاريع يجب أن يحظى وضعها بالأولوية. وقد قدم أحد هذه المشاريع إلى مرفق البيئة العالمية؛

(ب) الشبكة المعنية بتعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والتكنولوجيات المواتية للبيئة، التي تتولى تنسيقها الوكالة الوطنية للطاقات المتجددة في تونس، بالتعاون الوثيق مع المنظمة غير الحكومية المسماة "منظمة البيئة وتنمية العالم الثالث" (ENDA/TM) التي يوجد مقرها في السنغال: عقد اجتماع التدشين في نيروبي (كينيا) في أيار/مايو ٢٠٠٤ برعاية مؤتمر الوزراء الأفارقة المكلفين بقطاع الطاقة، بدعم من الآلية العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

(ج) الشبكة المعنية بتعزيز نظم الاستغلال الزراعي المستدام، التي تتولى تنسيقها الهيئة المتخصصة في تعزيز البحث والتطوير الزراعيين في المناطق شبه القاحلة (UA/SAFGRAD)، بوركينا فاسو، التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية والتي دُشنت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ في تونس العاصمة، بدعم مالي من ألمانيا والنرويج.

باء - العمليـــة الاستشـــارية الداعمة لإعداد وتنفيذ برنامج العمل الإقليمي، واتفاقات الشراكة المعقودة

٥٤- اضطلع بالعديد من الأنشطة لوضع برنامج العمل الإقليمي وتنفيذه، سيما ما يلي:

١- الأنشطة المتعلقة بشبكات البرامج المواضيعية

٥٥- شـــارك في أعمال كل اجتماع من اجتماعات التدشين الثلاثة أشخاص من مؤسسات إقليمية أفريقية تعمل في المجـــالات ذات الصلة، وجهات اتصال وطنية معنية باتفاقية مكافحة التصحر، وشركاء آخرون مهتمون. وحددت برامج عمـــل تـــبين الأنشطة ذات الأولوية التي يجب الاضطلاع بها على الأجلين القصير والمتوسط، وكذا أدوار مختلف الجهات الفاعلة.

٥٦- وأكـــدت التوصيات التي صدرت عن تلك الاجتماعات الحاجة إلى تجميع المعلومات المتاحة في المجالات الثلاثة وتـــبادلها وإقامة علاقات تعاون بين أعضاء الشبكات. وترمي هذه الشبكات أساساً إلى الاستفادة من الإمكانات العلمية والتقنية في أفريقيا بقصد المساهمة في تنفيذ الاتفاقية.

٥٧- وتشير هذه التوصيات أيضاً إلى أن جهات الاتصال المؤسسية وأعضاء الشبكات المواضيعية ستعد وثائق مشاريع يتعين إدراجها في المجموعة المسماة "مبادرات إقليمية ودون إقليمية لدعم تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر".

٥٨- وقـــد أعـــدت منذ ذلك الحين مقترحات تتعلق ببرامج عمل الشبكات بشأن الرصد البيئي والطاقات المتجددة، ومـــنها ما هو في طور الإعداد، وستعرض على الشركاء المتعددي الأطراف - مثل مرفق البيئة العالمية وبرنامج "مشروع تمويل خدمات الطاقة للمستعملين النهائيين للطاقة على نطاق صغير" التابع لمصرف التنمية الأفريقي - أو الثنائيين المهتمين. كمـــا أدرجت الشبكة المتعلقة بالطاقة المتجددة في برنامج العمل الدولي المعتمد في المؤتمر الدولي بشأن الطاقات المتجددة الذي عقد في بون (ألمانيا) في حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

٥٩- واعـــتمد أيضاً الاجتماع الذي دشنت فيه الشبكة المتعلقة بتعزيز نظم الإنتاج الزراعي المستدامة المنعقد في تونس العاصـــمة في تشـــرين الـــثاني/نوفمـــبر ٢٠٠٤ برنامج عمل من ثلاث سنوات سيسمح بإقامة شراكات مع العديد من المؤسســـات العاملـــة في مجال تعزيز الزراعة المستدامة. وتطلب كذلك التوصيات الصادرة عن منتدى أفريقيا - أمريكا اللاتينـــية بشأن الموضوع نفسه تدابير ملموسة لتنفيذ الاتفاقية من شأنها الإفادة من تبادل الخبرات التي تخللت أعمال ذلك المنتدى.

٦٠- وفي الخـــتام، مـــن المنتظر أن تقوم بنفس الشيء الجهات الفاعلة الأخرى دون الإقليمية والإقليمية في الشبكات المواضيعية التي سبق تدشينها، بشرط إزالة عدد من القيود المالية والمؤسسية التي ما فتئت تعرقل حسن سيرها منذ تدشينها.

٢- التعاون بين مصرف التنمية الأفريقي وأمانة اتفاقية مكافحة التصحر

٦١- في إطار التعاون بين مصرف التنمية الأفريقي (وهو المؤسسة المضيفة لوحدة التنسيق الإقليمي لأفريقيا) وأمانة اتفاقية مكافحة التصحر، تجدر الإشارة إلى أن موظفي تلك الوحدة قد نقلوا إلى تونس العاصمة إثر نقل المصرف إلى هذه المدينة، ويواصلون أنشطتهم هناك كما يجب.

٦٢- وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٤، قام المدير التنفيذي لاتفاقية مكافحة التصحر، يرافقه موظفو وحدة التنسيق الإقليمية، بزيارة إلى سيادة عمر قباج، رئيس المصرف، للعمل معه على تقييم تنفيذ مذكرة التفاهم المبرمة في أيار/مايو ١٩٩٩ والمتعلقة بالتعاون بين مصرف التنمية الأفريقي وأمانة اتفاقية مكافحة التصحر.

٦٣- وتمثل استنتاجات وتوصيات هذا اللقاء خطوة مهمة في تعزيز التعاون بين المؤسستين. ويتجسد هذا التعاون في الآتي:

- رغبة المصرف المعلنة في تخصيص موارد كبيرة لمكافحة تدهور التربة/التصحر من خلال المشاريع الميدانية التي تتابعها إدارات المصرف التنفيذية. وفي هذا المضمار، اتُّفق على توثيق التعاون مع جهات الاتصال الوطنية التابعة المعنية باتفاقية مكافحة التصحر في الميدان بغية دعمها بواسطة أنشطة تعزيز القدرات، سيما من أجل إعداد وإدارة مشاريع تنمية ريفية يشارك فيها المصرف.

- إنشاء صندوق استئماني يمكن أن تشارك فيه أيضاً بلدان أعضاء لا تنتمي إلى المنطقة بقصد تسهيل تمويل البرامج والمشاريع المنبثقة عن تنفيذ اتفاقيات ريو، وبخاصة مكافحة التصحر/تدهور التربة.

- تعزيز التعاون مع مرفق البيئة العالمية.

- اهتمام المصرف الملحوظ بالمبادرات الثنائية الجارية، مثل المبادرة الإيطالية في مجال مكافحة تدهور التربة في أفريقيا.

٦٤- وعلاوة على ذلك، تعاون المصرف بشكل أساسي مع وحدة التنسيق الإقليمية على إعداد اجتماع تدشين الشبكة المتعلقة بالطاقة المتجددة. وشارك برنامج "مشروع تمويل خدمات الطاقة للمستعملين النهائيين للطاقة على نطاق صغير" بفعالية في الأعمال وهو يستعد لترجمة التوصيات ذات الأولوية لشبكة البرنامج الموضوعي هذه إلى مشاريع نموذجية ملموسة لتشجيع استعمال الطاقات المتجددة في إطار تنفيذ الاتفاقية.

٣- التعاون بين أمانة اتفاقية مكافحة التصحر ومرصد الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل

٦٥- عمل مرصد الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل كثيراً منذ الدورة الأولى للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية على تحسين التواصل وتبادل المعلومات بين مختلف فئات الجهات الفاعلة في أفريقيا، ولا سيما جهات الاتصال الوطنية، وجهات الاتصال المؤسسية للشبكات المواضيعية الست وكذا وحدة التنسيق الإقليمية.

٦٦- وجددت الدورة الخامسة لمجلس إدارة المرصد والدورة الثانية لجمعيته العامة اللتان عقدتا في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ التأكيد على ضرورة وضع نظام لتبادل المعلومات ونشرها في إطار متابعة برنامج العمل الإقليمي لمكافحة التصحر في أفريقيا.

٤- إصدار النشرة الإخبارية لوحدة التنسيق الإقليمية

٦٧- صدرت النشرة الإخبارية لوحدة التنسيق الإقليمية وهي اليوم متداولة. وهذا الإصدار الأول من النشرة، التي وزعت في شكل إلكتروني، يقدم معلومات أساسية عن الوحدة وأنشطة شبكات البرامج المواضيعية ويمكن الاطلاع عليها في موقع أمانة اتفاقية مكافحة التصحر على الإنترنت. ويتمثل هدفها الأساسي في دعم تنفيذ الاتفاقية في أفريقيا من خلال تعزيز التعاون الإقليمي ونشر أفضل الممارسات والدروس المستخلصة.

٥- مشاركة وحدة التنسيق الإقليمية في الاجتماعات الدولية

٦٨- سهلت وحدة التنسيق الإقليمية، من خلال مشاركتها في العديد من الاجتماعات الإقليمية والدولية، الأخذ في الاعتبار على قدر المستطاع إدراج عملية وضع برنامج العمل الإقليمي وتنفيذه في المبادرات الجارية في أفريقيا (مثل نيباد والمبادرة الإيطالية وبرنامج عمل تعاون وزراء البيئة الأفارقة وكذا برنامج عمل جماعة دول منطقة الساحل والصحراء الكبرى).

٦٩- كما أن المشاركة في حلقتي التدريب - إحداهما نظمها "معهد الطاقة والبيئة للبلدان الناطقة بالفرنسية" بشأن وضع مشاريع لمكافحة التصحر مؤهلة للحصول على الدعم من مرفق البيئة العالمية (نيامي، النيجر، ١١-٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣)، والأخرى نظمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الإدارة المستدامة للأراضي في إطار مرفق البيئة العالمية (تونس العاصمة، تونس، ١١-١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤) - تمثل مكسباً كبيراً من أجل متابعة وحدة التنسيق الإقليمية مشاريع مكافحة تدهور الأراضي المحتمل أن تنبثق عن أنشطة شبكات البرامج المواضيعية والمؤهلة للحصول على الدعم من مرفق البيئة العالمية.

جيم - المخصصات المالية التي ترصدها العملية الاستشارية دعماً لإعداد وتنفيذ برنامج العمل الإقليمي والمساعدة المالية والتقنية المتلقتان و/أو المطلوبتان

٧٠- لم ترصد البلدان الأفريقية الأطراف أي موارد مالية لحساب عملية تنفيذ البرنامج. إلا أن العملية تلقت خلال الفترة قيد النظر دعماً مالياً و/أو تقنياً من مختلف الشركاء الثنائيين ومن مصرف التنمية الأفريقي. وأتاح هذا الدعم تدشين أنشطة الشبكات المواضيعية الثلاث المتبقية، كما أتاح لوحدة التنسيق الإقليمية تيسير العملية على الصعيد الإقليمي.

رابعاً – الاستنتاجات

٧١- بعد تحليل التقارير الخمسة التي قدمتها المنظمات الحكومية الدولية دون الإقليمية التي تتولى مهام جهات الاتصال لتنسيق إعداد برامج العمل دون الإقليمية وتنفيذها، يمكن سَوق بعض الاعتبارات.

٧٢- تتعهد كل المناطق دون الإقليمية تعهداً جاداً بضمان مشاركة الأطراف المعنية، ولا سيما المجتمع المدني، في مكافحة التصحر وتدهور التربة. وبغية ضمان تأثير أفضل لهذه المنهجية القائمة على المشاركة، فقد بذلت المناطق دون الإقليمية أيضاً جهوداً كبيرة لتنمية قدرات الجهات الفاعلة الرئيسية. وقد أولي اهتمام كبير لتنسيق الأنشطة على المستوى دون الإقليمي، وتميل المؤسسات إلى إضفاء الطابع الرسمي عليه وإدارته بفعالية بوضع هياكل مخصصة. ويسمح هذا التعاون بإدارة الموارد المتاحة لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر بصورة أفضل، بتوجيهها وجهة رشيدة ومثلى. وفي هذا السياق، تتعهد المناطق دون الإقليمية بضمان نشر المعلومات ونماذج الأنشطة الناجحة (أفضل الممارسات) عبر شبكات متنوعة.

٧٣- ومع أن الأغلبية الساحقة من المناطق دون الإقليمية قد اعترفت بأهمية المتابعة والتقييم وجمع البيانات في إطار مكافحة التصحر واستحدثت العديد من الأنشطة في هذا الإطار، فإنه تجدر ملاحظة أن بعض المناطق دون الإقليمية متأخرة تأخراً كبيراً في هذا القطاع رغم أنه أساسي.

٧٤- وقد تولت الآلية العالمية عملية حشد الموارد في جميع المناطق دون الإقليمية من خلال حلقات عمل و/أو إنشاء صناديق تيسير دون إقليمية. وفي الختام، فقد اغتنمت معظم المناطق دون الإقليمية الفرص التي أتاحها برنامج العمليات المتعلق بالإدارة المستدامة للأراضي التابع لمرفق البيئة العالمية والمبادرة البيئية الصادرة عن نيباد. لكن جميع المناطق دون الإقليمية لم تستفد بعدُ من هذه الفرص.

٧٥- وبناء على هذه الاعتبارات، يمكن استخلاص النتائج التالية:

(أ) يسير تنفيذ برامج العمل دون الإقليمية في الاتجاه الصحيح عموماً رغم الصعوبات الهيكلية والسياسية والاقتصادية التي لا يستهان بها؛

(ب) سمحت مبادرات وفرص جديدة بإعطاء زخم جديد لعملية تنفيذ بعض برامج العمل دون الإقليمية. ويبدو مع ذلك أن المناطق دون الإقليمية التي لم تستفد بعد من هذه الفرص ينبغي أن تستفيد منها في أقرب الآجال تأسيساً على التجارب التي سبق خوضها؛

(ج) تنفذ برامج العمل دون الإقليمية عادة في ظل احترام المبدأين الأساسيين لاتفاقية مكافحة التصحر، وهما: التعاون والمشاركة؛

(د) تبذل جهود ملموسة لاستعمال الموارد المتاحة الاستعمال الأمثل، وبخاصة بفضل إنشاء آليات تنسيق وتوجيه. ويجب تعميم تشغيل هذه الآليات في جميع المناطق دون الإقليمية؛

(هـ) كما يجب توزيع أدوات فعالة للمتابعة والتقييم في مجمل المناطق دون الإقليمية.

٧٦- وعلى الصعيد الإقليمي، تجسدت عملية إعداد وتنفيذ برنامج العمل الإقليمي لمكافحة التصحر خلال الفترة المستعرضة في تدشين الشبكات المواضيعية الثلاث المتبقية.

٧٧- وإذا كان قد تعذر إنجاز الأنشطة الأولى لتنفيذ التوصيات المعتمدة إبان حلقات العمل الثلاث الأولى المخصصة للتدشين، فإن الأنشطة الخاصة بالشبكات المتعلقة بالرصد البيئي وبالطاقة المتجددة قد بدأ تنفيذها بفضل تحسين عملية إشراك جهات الاتصال المؤسسية وبفضل تهيئة بيئة مواتية لأنشطتها (مثل مؤتمر الوزراء الأفارقة المكلفين بقطاع الطاقة الذي عقد في نيروبي في أيار/مايو ٢٠٠٤ أو مؤتمر بون الدولي المتعلق بالطاقات المتجددة الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، والذي شاركت فيه الشبكة بفعالية).

٧٨- بيد أن من الواجب الاعتراف بوجه عام بأن جميع جهات الاتصال المؤسسية المعيَّنة في نهاية عام ١٩٩٩ لتنسيق الشبكات المواضيعية افتقدت الدعم الإضافي التقني أو المالي المطلوب للاضطلاع بمهامها بفعالية. وتقترح الأمانة عقد اجتماع لجهات الاتصال العشر في المؤتمرات الإقليمية القادمة بغرض إجراء تقييم نقدي لأنشطتها وإيجاد الحلول التصحيحية التي يلزم فرضها.

٧٩- وليس من شك في أن نظام تبادل المعلومات وتداولها المقرر على مستوى وحدة التنسيق الإقليمي سيسهم في تيسير عمل الشبكات المواضيعية في أفريقيا. ثم إن إصدار النشرة الإخبارية لوحدة التنسيق الإقليمية مؤخراً يمثل بما لا يدع مجالاً للشك تقدماً في هذا الاتجاه. كما أن مؤسسات أفريقية متخصصة كثيرة يمكنها الإسهام في الشبكات المواضيعية لبرنامج العمل الإقليمي، وشركاء ثنائيين وإقليميين ومتعددي الأطراف، أبدوا اهتماماً متزايداً بهذا البرنامج المؤهل لأداء دور أساسي في حفز المبادرات الإيجابية لتكميل جهود الدول والمؤسسات دون الإقليمية.

٨٠- إذن، فقد بدأت مرحلة جديدة من تطوير العملية على الصعيد الإقليمي في مجال تنفيذ التوصيات المقدمة إبان اجتماعات تدشين الشبكات التي انعقدت، وبخاصة في مجال التفاوض على تمويل مشاريع تجريبية تكاملية اقترحتها تلك الاجتماعات. وبوسع وحدة التنسيق الإقليمية الآن إصدار ورقة المناقشة المعنونة "مشروع تمهيدي لبرنامج العمل الإقليمي"، التي ستعمَّم بعد إعدادها.

٨١- وستتولى الوحدة أيضاً متابعة الأنشطة الإقليمية التي وضعت بالشراكة مع مصرف التنمية الأفريقي من أجل تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر في أفريقيا، وستستحدث أنشطة أخرى بالتعاون مع شركاء أمانة اتفاقية مكافحة التصحر الإقليميين ودون الإقليميين. وستشارك وحدة التنسيق الإقليمية أيضاً بفعالية في الترويج للسنة الدولية للصحاري ومكافحة التصحر في عام ٢٠٠٦.

- - - - -